Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

النظام النقدي في العصر العباسي ودوره في الحياة الاقتصادية

هاني سالم علي صقر سعد زياد علي صقر سعد
جامعة الزاويه / كلية التربية العجيلات
h.sued@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0002-3282-4859

The Monetary System in the Abbasid Era and its Role in Economic Life

Hani Salem Ali Saqr Saad Ziad Ali Saqr Saad
University of Zawiya / Faculty of Education, Ajilat

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 2026/7/20 تاريخ القبول:2026/7/28- تاريخ النشر: 2026/8/24

الملخص:

شـهدت النقود في الدولة العربية الإسـلامية تطورًا مهمًا منذ بدايات الدولة الإسـلامية وقد اسـتفاد المسـلمون في البداية من العملات المتداولة لدى الحضـارات المجاورة ثم عمل الخلفاء على تطوير نظام نقدي إسـلامي مسـتقل يتناسب مع حاجات الدولة.

ويُعد العصر العباسي من أبرز المراحل التي شهدت ازدهار النظام النقدي وتوسع استخدام النقود وتنوعت النقود بين الذهب والفضة والنحاس، واختلف استخدامها بحسب قيمتها ووظيفتها وساهم استقرار النظام النقدي في تنظيم المعاملات التجارية والاقتصادية كما ارتبطت النقود بالضرائب والاسواق والتجاره الداخليه والخارجيه وكانت دور الضرب من المؤسسات المهمة في إصدار العملات وتنظيمها وتكشف دراسة النقود عن جوانب مهمة من الحياة الاقتصادية والسياسية في العصر العباسي لذلك يمثل تطور النظام النقدي جانبًا أساسيًا لفهم قوة الدولة العباسية وازدهار اقتصادها.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي – العصر العباسي – الحياة الاقتصاديه .

Abstract:

Money in the Arab Islamic state witnessed significant development from the very beginnings of the Islamic state. Initially, Muslims benefited from the currencies circulating in neighboring civilizations. Later, the caliphs worked to develop an independent Islamic monetary system suited to the needs of the state.

The Abbasid era is considered one of the most prominent periods that witnessed the flourishing of the monetary system and the expansion of the use of money. Currency diversified, including gold, silver, and copper, and its use varied according to its value and function. The stability of the monetary system contributed to regulating commercial and economic transactions. Money was linked to taxes, markets, and domestic and international trade. Mints were among the important institutions for issuing and regulating currency. The study of money reveals important aspects of economic and

political life in the Abbasid era. Therefore, the development of the monetary system is a fundamental aspect of understanding the strength of the Abbasid state and the prosperity of its economy.

Keywords: Monetary system – Abbasid era – Economic life.

المقدمة

تمثل النقود مرحلةً مهمةً من مراحل التاريخ، ولا سيما التاريخ الاقتصادي، إذ تكمن أهميتها في بناء المجتمعات البشرية والمحافظة على كيانها، وإيجاد علاقة بين الحاكم والمحكوم تقوم على تبادل المصالح والخدمات، كما أسهمت في قيام الحضارات وتطورها.

وقد شهدت النقود في الدولة العربية الإسلامية تطورًا ملحوظًا في مختلف عصورها، فعلى الرغم من انشغال المسلمين بالجهاد والفتوحات الإسلامية، فإنهم أولوا النظام النقدي اهتمامًا مبكرًا، ولا سيما في العصر العباسي. وقد تناول عدد كبير من العلماء والباحثين هذا الموضوع، واعتمدت هذه الورقة على مجموعة من المصادر والمراجع، من أبرزها: القرآن الكريم، وكتاب تجارب الأمم المسكويه، ومقدمة ابن خلدون، إضافةً إلى عدد من المراجع الحديثة، مثل كتاب أصول النظام النقدي للكبيسي، وكتاب النقود والبنوك لمحمد زكي شافعي، وغيرها.

سبب اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع إلى الأهمية التي حظيت بها النقود في التاريخ الإسلامي عامة، وفي العصر العباسي خاصة، لما كان لها من دور بارز في تنظيم الحياة الاقتصادية، وتيسير المعاملات المالية، فضلاً عن كونها مصدرًا تاريخيًا مهمًا يكشف عن الجوانب السياسية والإدارية والحضارية للدولة العباسية، الأمر الذي يجعل دراستها ذات قيمة علمية وتاريخية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من إلقاء الضوء على تطور النظام النقدي في العصر العباسي، وبيان دور النقود ودور الضرب في دعم الاستقرار الاقتصادي، وإبراز القيمة التاريخية للنقود بوصفها وثائق مادية تعكس التطورات السياسية والاقتصادية والدينية، وتسهم في فهم جوانب مهمة من تاريخ الحضارة الإسلامية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

التعرف إلى مفهوم النقود والسكة وبيان تطورهما التاريخي.

بيان وسائل التعامل بالنقود وطرق تصريفها في الدولة الإسلامية.

دراسة واقع النقود في العصر العباسي وأهم خصائصها.

توضيح دور الضرب في سك النقود وأثرها في تنظيم الحياة الاقتصادية.

إبراز أهمية النقود باعتبارها مصدرًا من مصادر الدراسات التاريخية.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي؛ من خلال جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع الأصلية والحديثة، وتحليل النصوص التاريخية المتعلقة بالنقود ودور الضرب في العصر العباسي، وربطها بالأحداث الاقتصادية والسياسية للوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

تقسيمات الدراسة

وقد قُسِّمت هذه الدراسة إلى مبحثين؛ تناول المبحث الأول مفهوم النقود، وطرق التعامل بها، وعمليات تصريفها، والسكة، وكيفية إعدادها، بينما خُصِّص المبحث الثاني لدراسة النقود في العصر العباسي، وبيان دور الضرب في سك النقود خلال ذلك العصر.

المبحث الأول

المطلب الأول: النقود: ماهيتها، وطرق التعامل بها، وعملية تصريفها

أولًا: ماهية النقود

النقود في اللغة: جمع «نقد»، وهو أصل يدل على إبراز الشيء وكشفه. ومن ذلك نقد الدراهم، أي الكشف عن جودتها وتمييز الصحيح منها من الزائف، كما يقال: نقد الدراهم، أي دفعها وأعطاها بعد التحقق من سلامتها (1).

أما في الاصطلاح، فيطلق لفظ النقود على كل ما تتعامل به الشعوب من عملات معدنية، سواء أكانت دنانير ذهبية، أم دراهم فضية، أم فلوسًا نحاسية. وقد ورد في بعض الروايات أن الناس تعاملوا بالجلود قبل ظهور النقود المعدنية. ويذكر ابن خلدون أن الله تعالى خلق الذهب والفضة ليكونا معيارًا لقيمة الأموال وسائر الممتلكات (2).

وقد عرفت النقود بأسماء متعددة، منها «الفلوس»، وهي قطع معدنية صغيرة تضرب من الذهب أو الفضة أو النحاس أو غيرها من المعادن. كما عرفت باسم «التبر»، وهو الذهب أو الفضة قبل تنقيتهما من الشوائب، إذ يمثل الأصل الذي تستخرج منه النقود الذهبية والفضية. كذلك أطلق عليها لفظ «السكة»، وهي القالب أو الأداة الحديدية المنقوشة التي تضرب بها الدراهم والدنانير، ثم أصبح هذا الاسم يطلق أيضًا على النقود نفسها، وعلى النقوش والكتابات التي تحملها.

ثانيًا: طرق التعامل بالنقود

عرفت المجتمعات البشرية في بداياتها نظام المقايضة، الذي يقوم على تبادل السلع والخدمات مباشرةً دون استخدام النقود، بحيث تُستبدل سلعة بأخرى وفقًا لحاجة المتعاملين ورغباتهم (3).

وقد لبّى هذا النظام احتياجات المجتمعات البدائية إلى حدٍّ ما، إلا أنه أصبح غير قادر على مواكبة التطور الاقتصادي مع اتساع النشاط التجاري. ومن أبرز عيوبه صعوبة توافق رغبات المتعاملين، وصعوبة تحديد القيمة العادلة للسلع المتبادلة، فضلًا عن صعوبة تخزين بعض السلع وما تتعرض له من التلف، الأمر الذي كان يضطر أصحابها إلى بيعها بأقل من قيمتها الحقيقية (4).

ولذلك برزت الحاجة إلى إيجاد وسيلة أكثر كفاءة لتنظيم عمليات التبادل التجاري، فظهرت النقود السلعية في البداية، ثم تطورت إلى النقود المعدنية، التي أصبحت أكثر ملاءمة للتعاملات الاقتصادية (5).

ثالثًا: النقود السلعية

بعد أن تبينت صعوبة التعامل بنظام المقايضة وما صاحبه من مشكلات، اتجه الإنسان إلى استخدام بعض السلع بوصفها وسيلةً للتبادل، فاستُخدمت الحيوانات، والجلود، والحبوب، والملح، والشاي، وغيرها من السلع بحسب طبيعة كل مجتمع وبيئته (6).

فالمجتمعات الصحراوية اتخذت الماشية والجلود وسيلةً للتبادل، في حين استخدمت المجتمعات الساحلية والأسماك في بعض المناطق وسيلةً للتعامل التجاري.

إلا أن النقود السلعية لم تستطع القضاء على جميع عيوب المقايضة، لأنها كانت تختلف باختلاف البيئات والموارد، ولم تكن تصلح للتداول في جميع المجتمعات، مما دفع الإنسان إلى البحث عن وسيلة أكثر ثباتًا وقبولًا، فكانت النقود المعدنية هي الحل الأمثل.

رابعًا: النقود المعدنية

بعد أن ظهرت عيوب النقود السلعية، اتجه الناس إلى استخدام النقود المعدنية، فاستعملوا النحاس والبرونز في البداية، ثم انتقلوا إلى الذهب والفضة لما يتمتعان به من خصائص تميزهما عن غيرهما من المعادن، مثل سهولة حفظهما، وقابليتهما للسبك والطرق، وثبات قيمتهما، وسهولة نقلهما.

وقد أشار الدمشقي إلى ذلك بقوله إن الناس بحثوا عن مادة تكون معيارًا لتقويم الأشياء، فوجدوا أن الذهب والفضة هما أنسب المعادن لأداء هذه الوظيفة، لما يتميزان به من الجودة وسهولة التشكيل وإمكان حفظهما مدة طويلة دون أن يفقدا قيمتهما. ونظرًا لارتفاع قيمة الذهب والفضة، ظهرت نقود معدنية أخرى أقل قيمة، صُنعت من النحاس وغيره من المعادن، واستُخدمت في المعاملات اليومية البسيطة، وعُرفت باسم الفلوس، وأصبحت وسيلةً معتمدة لتبادل السلع ذات القيمة المنخفضة (7).

خامسًا: عملية تصريف النقود

كانت النقود تُسك من الذهب والفضة، ونظرًا لندرة هذين المعدنين وارتفاع قيمتهما، فقد تعرضت بعض النقود لعمليات الغش والتزييف، سواء بإنقاص وزنها أو خلطها بمعادن أخرى تقلل من درجة نقائها.

ولهذا ظهرت مهنة الصيرفة، إذ كان الصيارفة يتولون فحص النقود، والتأكد من وزنها، ونقاوة معدنها، وتمييز الصحيح منها من المزيف، مما أسهم في حماية المعاملات التجارية والمحافظة على الثقة بالنظام النقدي.

وتشير المصادر التاريخية إلى انتشار الصيارفة في أسواق مكة ويثرب والحيرة والأنبار ودمشق قبل الإسلام، ثم ازداد عددهم بعد قيام الدولة الإسلامية في مدن البصرة والكوفة وواسط والفسطاط والقيروان وبغداد وسامراء، حيث كانت لهم دكاكين خاصة يمارسون فيها أعمال الصيرفة وتبادل العملات.

كما كان وزن النقود جزءًا أساسيًا من عمليات البيع والشراء، إذ لم يكن الاعتماد على عدد الدنانير أو الدراهم وحده كافيًا، بل كانت تُوزن للتأكد من مطابقتها للوزن المقرر وخلوها من الغش أو النقص، الأمر الذي ساعد على استقرار التعاملات التجارية وزيادة الثقة بين المتعاملين (8).

المطلب الثاني: السكة (ماهيتها وإعدادها)

اولا : ماهية السكة

قبل الحديث عن السكة وأدوارها، لا بد من التعريف بها وبيان المقصود منها. فالسكة – بكسر السين وتشديد الكاف– كما يذكر ابن خلدون، هي الختم الذي يُطبع على الدنانير والدراهم المتداولة بين الناس بواسطة قالب من الحديد تُنقش عليه صور أو عبارات قصيرة، وذلك بعد تنقية المعدن وصهره أكثر من مرة للتأكد من خلوصه، ثم تُقدَّر الدنانير والدراهم بوزن معين يُتفق عليه، فيكون التعامل بها عددًا، أما إذا لم تُحدد أوزانها فيكون التعامل بها وزنًا.

كما عُرفت السكة بأنها القالب الحديدي الذي تُضرب به الدراهم، ولذلك سُمِّيت الدراهم المضروبة بـ(السك). ويذكر عبد الرحمن فهمي أن السكة هي: «حديدة يُكتب عليها، وتُضرب بها الدراهم، وهي المنقوشة». واستشهد بالحديث الشريف: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس»، والمقصود بالسكة هنا الدينار والدرهم المضروبان، وسُمِّي كل منهما سكة لأنه صُنع بالقالب الحديدي المعد لذلك.

ويتضح من ذلك أن لفظ السكة واسع الدلالة؛ إذ يُقصد به أحيانًا النقود المتداولة على اختلاف أنواعها، ويُقصد به أحيانًا أخرى النقوش والكتابات التي تُزيّن النقود، كما يُطلق كذلك على القوالب التي تُضـــرب بها النقود، ثم على الوظيفة التي تتولى عملية سك النقود نفسها (9).

ثانيا : صناعة السكة وقوالبها

يُعد البحث في صناعة السكة من الموضوعات الدقيقة؛ وذلك بسبب قلة المعلومات التي أوردها المؤرخون العرب حول الجوانب الفنية الخاصـــة بصـــناعة النقود، إذ اقتصـــرت معظم مؤلفاتهم على إشـــارات موجزة، بينما بقيت التفاصيل الفنية متناثرة في بعض المخطوطات والمصادر المتخصصة (10).

وتتلخص أهم الحقائق المتعلقة بصناعة السكة في نقطتين أساسيتين:

أولًا: إعداد قوالب السك

تبدأ عملية إعداد القوالب بحفر النقوش والكتابات الهامشـــية البارزة التي تحيط بالنقود في إطار زخرفي متناســـق، حيث تُنقش الكلمات أو الرسوم بصورة معكوسة على القالب، ثم يُضرب عليها الدينار أو الدرهم أو الفلس، فتظهر الكتابات مستقيمة وواضحة على وجه العملة (11).

ولما كانت حاجة الدول إلى كميات كبيرة من النقود في تزايد مستمر، فقد استُخدمت القوالب المصبوبة إلى جانب القوالب المحفورة، لأن القوالب المحفورة كانت قليلة العدد ولا تتحمل الضرب المستمر مدة طويلة دون أن تتعرض للتلف، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف وضوح النقوش على وجهي العملة (12).

1. القوالب المحفورة مباشرة

ظهرت طريقة السك بالقوالب المحفورة مباشرة في النقود الإسلامية منذ سنة (76هـــ)، وقد عُثر على دينار يحمل صـورة عبد الملك بن مروان ضُـرب بقالب محفور مباشـرة. وكانت النقوش تُحفر بصـورة معكوسـة ومقلوبة، وهي الطريقة التقليدية التي اتبعها المسلمون في صناعة قوالب السك من الحديد أو البرونز.

وامتازت هذه الطريقة بإظهار الكتابات بصـورة واضـحة، وإنتاج حروف دقيقة ومحددة، مع خلو سـطح النقود من النتوءات. إلا أنها لم تخلُ من العيوب، إذ كانت القوالب المصـنوعة من الحديد أو البرونز محدودة العمر بسـبب تعرضها المستمر للضرب، كما أن إنتاج نقود جديدة تحمل اسم حاكم معين وسنة محددة كان يتطلب إعداد قوالب جديدة في كل مرة.

إضافة إلى ذلك، كانت هذه الطريقة تستغرق وقتًا طويلًا، وتتطلب مهارة عالية في النقش والكتابة المعكوسة، وهو أمر لم يكن متيسرًا لجميع النقاشين، فضلًا عن أن وقوع أي خطأ أثناء الحفر يؤدي إلى إتلاف القالب، لذلك اتجه التفكير إلى استخدام طريقة الصب في صناعة القوالب (13).

2. القوالب المصبوبة

نظرًا لعدم ملاءمة الحفر المباشر للإنتاج بكميات كبيرة، ظهرت طريقة القوالب المصبوبة، وهي أسرع وأكثر كفاءة في إنتاج نماذج متعددة من قوالب السـك. وكانت تعتمد على إعداد قالب أصـلي تُسـتنسـخ منه قوالب أخرى، مما يسهل إعادة تصنيع القالب عند حدوث أي خطأ، وذلك بإذابة المعدن وإعادة تشكيله.

وتشـــير الأدلة الأثرية، ومنها قوالب الطين المحروق التي تحمل كتابات يونانية وبعض نماذج النقود البيزنطية، إلى أن القوالب الأصـلية كانت تُسـتخدم لإنتاج قوالب وسـيطة، تُصـنع منها بعد ذلك قوالب السـك الحديدية أو البرونزية. وبعد تثبيت هذه القوالب داخل أسـطوانات معدنية، يُصـب عليها الحديد أو البرونز المنصـهر لإنتاج القالب النهائي، ثم يُبرَّد ويصبح جاهزًا للاستعمال، كما يمكن نسخ قوالب أخرى منه بسرعة، الأمر الذي جعل هذه الطريقة أكثر كفاءة وانتشارًا في صناعة النقود (14).

المبحث الثاني

المطلب الأول: النقود في العصر العباسي

بالنظر إلى النظام النقدي الذي اعتمدته الدولة الإسلامية منذ نشأتها، يتضح أنه تميز عن الأنظمة النقدية المعاصرة له، وذلك لما استند إليه من أسس راسخة. فقد كان الدينار والدرهم النقدين الرئيسيين اللذين قامت عليهما عمليات البيع والشراء في مختلف أنحاء الدولة الإسلامية، واستمر هذا النظام في العصر العباسي مع إدخال بعض التطورات التي انسجمت مع طبيعة المرحلة السياسية والاقتصادية.

استهل العباسيون حكمهم بنقل دار ضرب النقود إلى الأنبار، كما أجروا تعديلات على الدراهم المتداولة في الأسواق، وكانت هذه الإجراءات من أوائل الإصلاحات التي قام بها الخليفة أبو العباس السفاح. كما ضرب الخليفة أبو جعفر المنصور دنانير حملت عبارة: «لله جعفر» (15)، في إشارة إلى سلطته وإثبات شرعية حكمه.

وفي خلافة الخليفة المهدي (158–169هـ)، وبعد انتقاله إلى قصره الجديد في الجانب الغربي من نهر دجلة سنة (162هـ)، ضُربت دنانير جديدة ميّزها عن الدنانير السابقة، إذ نُقشت عليها أسماء ولديه هارون وموسى. واستمر الخلفاء العباسيون على هذا النهج، فكان كل خليفة يضيف إلى الدنانير والدراهم نقوشًا أو كتابات تميزه عن سلفه، تأكيدًا لشرعية حكمه وإعلامًا للرعية بتوليته الخلافة.

وعندما تولى الخليفة هارون الرشيد الخلافة (170–193هـ)، أمر بكتابة اسمه واسم ابنه الأمين على الدنانير الذهبية، كما منح بعض ولاته وكبار رجاله حق الإشراف على دور الضرب. ومن ذلك ما قام به العباس بن الفضل، الذي سُكت له دنانير كُتب على أحد وجهيها: «ربي الله»، وعلى الوجه الآخر: «العباس بن الفضل»، في دلالة على مكانته السياسية آنذاك.

وفي سنة (202هـ) شهدت النقود تطورًا مهمًا في عهد الخليفة المأمون، إذ نُقشت عليها الآية الكريمة: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾، وأصبح وجه العملة يتكون من طوقين؛ يتضمن الأول اسم مدينة الضرب وسنة السك، بينما احتوى الثاني على الآية الكريمة.

ويبدو أن الهدف من هذه الإضافة كان التعبير عن اعتزاز الخليفة المأمون بانتصاره على أخيه الأمين في الصراع الذي دار بينهما. كما أضاف المأمون أسماء بعض وزرائه وقادته على النقود، إلى جانب كلمة «عدل». وكذلك اقترن اسم أحمد بن طولون باسم الخليفة على النقود التي ضُربت في مصر، في حين أضاف الخليفة المتوكل عبارات دينية، منها: «محمد رسول الله»، وجعل في طوقها عبارة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، وعلى ظهرها قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله﴾، تأكيدًا للهوية الإسلامية للدولة وإبرازًا لشرعية الخلافة.

كما تضمنت النقود في العصر العباسي آيات قرآنية وعبارات دينية تؤكد أحقية العباسيين بالخلافة وقرابتهم من رسول الله ﷺ، وهو ما منح النقود بعدًا سياسيًا ودينيًا إلى جانب وظيفتها الاقتصادية (16).

وقد أورد المقريزي أن هارون الرشيد كان أول خليفة لم يتولَّ بنفسه الإشراف المباشر على فحص الدنانير، بعد أن كان الخلفاء قبله يشرفون على ضبط عيار الدراهم بأنفسهم. وقد ترتب على هذا التطور إسناد مهمة الإشراف على دور الضرب إلى الوزراء والولاة والعمال، مع استمرار الرقابة الرسمية على جودة النقود وأوزانها.

وبعد انتهاء الصراع بين الأمين والمأمون، واعتلاء المأمون سدة الخلافة، ظهرت تطورات جديدة في النقود؛ إذ فوض الخليفة قائده عبد الله بن طاهر للقضاء على معارضيه، ومنحه لقب «المنصور»، فظهرت نقود تحمل اسم: «عبد الله بن طاهر المنصور». كما أضيفت إلى الدنانير آيات قرآنية، منها قوله تعالى: ﴿في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون﴾.

وشهد العصر العباسي كذلك تطورًا مهمًا في النظام النقدي، تمثل في سك دنانير ذهبية كبيرة الحجم عُرفت باسم «دنانير الصلة» أو «دنانير الخريطة»، وكانت توضع في أكياس تبلغ قيمة كل واحد منها مائة دينار. كما ظهر اسم مدينة بغداد على الدراهم الفضية منذ سنة (146هـ)، أي بعد بنائها بعام واحد .

وقد كانت الدنانير والدراهم أكثر النقود تداولًا في العصر العباسي، وتدل الروايات التاريخية على كثرة استخدامها في المعاملات المالية، فقد ترك الخليفة المعتضد عند وفاته ستة عشر مليون دينار وثلاثة ملايين درهم، كما ترك الخليفة المكتفي أربعة عشر مليون دينار، وهو ما يعكس اتساع النشاط الاقتصادي وازدهار الحركة التجارية في ذلك العصر.

المطلب الثاني: دور الضرب في العصر العباسي

توزعت دور الضرب في مختلف مدن الدولة الإسلامية في المشرق والمغرب منذ صدر الإسلام، وقد استمر بعضها قائمًا حتى العصور اللاحقة، في حين اندثر بعضها الآخر. وقد ورد ذكر عدد من هذه الدور في المصادر التاريخية، بينما أغفل المؤرخون ذكر بعضها الآخر، فلم يصل إلينا عنها إلا معلومات محدودة.

ويجدر التأكيد على الدور الذي قام به العرب والمسلمون في إنشاء دور جديدة لضرب النقود، إلى جانب إحياء بعض دور الضرب القديمة التي كانت قائمة في العهدين الروماني والبيزنطي، والتي فقدت أهميتها قبل الفتح الإسلامي. وقد أعاد المسلمون تشغيل هذه الدور، مما أسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وإحياء النشاط النقدي في مختلف أقاليم الدولة.

وازداد اهتمام الدولة الإسلامية بدور الضرب، ولا سيما في المدن الكبرى، بعد الإصلاح النقدي، فأصبحت تؤدي وظائف اقتصادية وإدارية مهمة. ومع اتساع النشاط التجاري وازدهار الزراعة وارتفاع دخول الأفراد، توسعت عمليات الصرف، وأصبح الصرافون يقبلون الودائع، ويمنحون القروض للمحتاجين، وهو ما يعكس تطور الحياة الاقتصادية في العصر العباسي (17).

كما تولت دور الضرب مسؤولية حفظ المعادن الثمينة، كالذهب والفضة، التي كانت تمثل المادة الأساسية في صناعة النقود. وكانت دور الضرب الحكومية تقوم بسك السبائك التي يقدمها الأفراد وفق الأوزان الشرعية المعتمدة، الأمر الذي أسهم في دعم بيت المال بموارد مالية كبيرة، وساعد الدولة العباسية على تحقيق الاستقرار والازدهار النقدي.

وقد بلغت واردات الدولة العباسية من دور الضرب في بغداد وسامراء وواسط والبصرة والكوفة مبالغ كبيرة، كما أشار ابن خرداذبة إلى أن غلات الأسواق والإيرادات المتحصلة من دور الضرب بلغت نحو مليون وخمسمائة ألف درهم، وهو ما يدل على أهمية هذا القطاع في دعم مالية الدولة.

أما من الناحية الإدارية، فقد كانت دور الضرب تخضع لإشراف رسمي، إذ أوكلت مهمة الرقابة العامة إلى القاضي، ضمانًا لسلامة النقود وصحة أوزانها وعياراتها. في حين كان الإشراف المباشر يتولاه موظف يُعرف بـ«متولي دار الضرب»، وكانت تقع على عاتقه مسؤولية إدارة العمل والإشراف على العمال. كما وُجد موظف آخر يُعرف بـ«المشرف»، وكانت مهمته حفظ موجودات دار الضرب من الذهب والفضة والقوالب والأدوات المستخدمة في عملية السك.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة جانبًا مهمًا من جوانب الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية، والمتمثل في النقود ودور الضرب في العصر العباسي، وقد بينت أهمية النقود في تنظيم المعاملات الاقتصادية، ودورها في تحقيق الاستقرار المالي ودعم النشاط التجاري.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، من أبرزها :

1ـــ أسـهم تطور النقود عبر التاريخ في تحسـين الحياة الاقتصـادية، وكان لذلك أثر واضـح في ازدهار الدولة العباسية.

2ـ حرص الخلفاء العباسيون على نقش أسمائهم وأسماء بعض ولاتهم على النقود، إلى جانب اسم الخليفة، تأكيدًا لشرعية الحكم وتمييزًا لإصداراتهم النقدية عن غيرها.

3ـــ تعد النقود مصـدرًا تاريخيًا مهمًا؛ إذ تزود الباحثين بمعلومات سياسـية واقتصـادية ودينية موثوقة، ويصـعب تحريفها أو تزويرها مقارنة بغيرها من المصادر.

4ـ استغل العباسيون النقوش والكتابات التي حملتها النقود لأغراض سياسية ودينية، فأثبتوا من خلالها قرابتهم من رسول الله ﷺ، وأكدوا أحقيتهم بالخلافة، مما جعل النقود وسيلة إعلامية تعكس توجهات الدولة إلى جانب وظيفتها الاقتصادية.

وبذلك يتضـح أن النقود في العصـر العباسـي لم تكن مجرد وسـيلة للتبادل التجاري، بل كانت أداة سـياسـية واقتصـادية وحضـارية، أسـهمت في ترسـيخ هيبة الدولة، وتنظيم الحياة الاقتصـادية، وإبراز الهوية الإسـلامية للحكم العباسي.

توصيات الدراسة

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يوصي الباحث بما يأتي :

1ـــ تشجيع إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة في تاريخ النقود الإسلامية بمختلف عصورها؛ لما تمثله من أهمية في دراسة التاريخ الاقتصادي والسياسي.

2. الاهتمام بتحقيق المخطوطات والمصادر التراثية المتعلقة بالنظم النقدية ودور الضرب وإتاحتها للباحثين.

3. تعزيز الدراسات الأثرية التي تعتمد على النقود الإسلامية بوصفها مصدرًا تاريخيًا موثوقًا.

4ـ إجراء دراسات مقارنة بين النظام النقدي العباسي والأنظمة النقدية في الحضارات المعاصرة له؛ لإبراز جوانب التأثر والتأثير.

5ـــ دعم جهود المتاحف والمؤسسات العلمية في حفظ النقود الإسلامية وفهرستها ورقمنتها بما يسهم في خدمة البحث العلمي.

6. تشجيع الباحثين على الإفادة من النقود الإسلامية في الدراسات التاريخية والاقتصادية والحضارية؛ لما تتضمنه من معلومات دقيقة عن الدولة الإسلامية وتطور مؤسساتها.

الهوامش

1 – الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1995م ص87

2 – الراغب الأصـفهاني، أبو القاسـم الحسـين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صـفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت ص 117 .

3ـــــ غريـب القـرآن ، تـحـقـيـق صـــــفـوان عـدنـان الـداودي، دار الـقـلـم بـيـروت ، ص82.

4 – محمد زكي شـافعي، مقدمة النقود والبنوك ، دار النهضـة العربية بيروت ، ط 7 ،1973 م ، ص14 .

5 – محمد عثمان شبير، المعاملات المالية في الفقه الإسلامي ، دار النفائس ، ط 3 ، ص 64.

6– الدمشقي، أبو الفضل عباس بن علي (ق6هـ) الإشارة إلى محاسن التجارة ، ص 113 .

7 – الدوري ، عبدالعزيز ، تاريخ العراق الاقتصادي ، ط 1 ،دار المشرق بيروت ، 1974 م ، ص235.

8- عبدالرحمان فهمي ،النقود العربية ماضيها وحاضرها ، مطبعة فجر السكة العربية مصر ، 1964 م ، ص28 .
9- ابن بعره ، كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، مكتبة التيمورية ، رقم 43 ، القاهرة .
10- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ص183 .
11- حسين عبد الرحمان ، النقود ، مطبعة الاعتماد ، ص234
12- محمد مصطفى ، مجلة الجمعية التاريخية ، ط 1 ، 1948 م ، ص 231 .
13- متحف الفن الاسلامي ، بيروت لبنان ، وثيقة رقم 18044 .
14. الأفريقي (ت711هـ) ، لسان العرب ، دار صادر، بيروت 1956م ،ج5 ، ص569 .
15-. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك 347 /6.
16- الحسيني ، محمد باقر ، تطور النقود العربية الإسلامية ، ط 1 ، 1969 م ، دار الجاحظ بغداد ، ص 18
17. ابن منضور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ،ج3 مادة السك ، ص 311.